ما جاء في النص الوارد في الصفحة (٦٨١) حول الوجاهات الاجتماعية، تقول الكاتبة: «وقد تباهت عدة عائلات اشتهرت بملكيتها الشاسعة للأراضي بأنها كانت لا تمارس الحياة الطبقية كما يشاع عنها، والبرهان على ذلك ان رجالها كانوا يتناولون الطعام مع الفلاحين في الأعياد والمناسبات». يعطي هذا النموذج برهاناً على ملاحظتين تمت الاشارة اليهما اعلاه، الأولى والمتعلقة بالاستعمال العامي الشائع للمصطلح، والذي يفهم «الطبقية» على انها التواضع أو عدمه، ازاء جموع الجماهير الشعبية الفقيرة، في حال الوصول اليها. والثانية وتتعلق في عدم مناقشة الكاتبة اطلاقاً لما يجيء على لسان الأفراد الذين أجرت معهم المقابلات، وهي في حال مناقشتها لآرائهم لا تأخذ الجوهري منها مادة للنقاش. نموذج آخر على مجمل ما تقدم نجده في الجدول (رقم ٨، ص ٨٦٢)، فالمقاييس المطروحة في هذا الجدول تعكس التخبط في مفهوم الكاتبة لمصطلح «الطبقة الاجتماعية» حيث تضع المقاييس على النحو التالي:

وجاهة دينية، ونسبتها المئوية	٤٥,٦٥
وجاهة مادية، ونسبتها	٥٨,٧٠
وجاهة سياسية، ونسبتها	٤١,٣٠
وجاهة طبقية ونسبتها	٣٩,١٣
وجاهة عددية ونسبتها	٣٥,٨٧
وجاهة نسب، ونسبتها	٣٩,١٣

ولنحاول تفسير المقاييس والنسب المعطاة في هذا الجدول. الوجاهة الدينية تعني كما أوضحت الكاتبة، التراث والثقافة الدينية والنفوذ في المؤسسات الإسلامية (لم تشر الكاتبة عما اذا كانت تعني بالوجاهة الدينية المؤسستين الإسلامية والمسيحية ام انها اقتصرت على الإسلامية وحدها). وما تسميه الكاتبة في هذا الجدول «وجاهة مادية يعني بالضرورة الثروة والملكية. اما الوجاهة السياسية فتعني بها النفوذ السياسي للأسرة التي ينتمي اليها عضو النخبة التي تم اختيارها. والوجاهة العددية يقصد بها الحجم العددي لأفراد أسرته. وفيما تعني الكاتبة بـ«وجاهة النسب» الانتساب الى السلالة النبوية او الى القبائل العربية في الجزيرة العربية والمغرب العربي (ص ٦٨٣)، وهذا ما لا يشكل قياساً علمياً الا من زاوية الموقع والطموح الطبقيين، فاننا لا ندري ما الذي تعنيه الكاتبة بالضبط، بما أسمته «الوجاهة الطبقية». فاذا لم يكن النفوذ الديني والسياسي والحجم العددي للأسرة والثروة والملكية الواسعة للأرض والانتساب المدَّعى لأسرة النبي، وهذا مآله التطلع الى نفوذ ديني على الجماهير الغارقة في الأيديولوجيا الدينية او الواقعة تحت تأثيرها على الأقل، اذا لم تكن هذه جميعاً مؤشرات وأدلة على الوجاهة الطبقية فماذا تكون إذاً؟. من الواضح ان ما يسمى في علم الاحصاء بتحليل النتائج وايجاد الترابط (Correlation) فيما بين المتغيرات المختلفة، التي تعطيها لنا الأرقام، غائب نهائياً عن ذهن الكاتبة ومعرفتها. والغياب الأكبر والأكثر وضوحاً هو في ما سبق ان أشرنا اليه على انه افتقار الكاتبة الى معرفة علمية بالمصطلحات التي استخدمتها في البحث. كما هو واضح في استخدامها لمفهوم الطبقة الاجتماعية، لم تشر الكاتبة في تحليلها للنتائج، على اي الأسس خرجت بنسبة الـ ٣٩,١٣٪، لما اسمته بـ«الوجاهة الطبقية»، ما دامت، كما يتبين في الجدول، قد فصلت هذه «الوجاهة» عن الثروة والملكية وغيرهما من المقاييس، التي هي جميعاً أساس تحديد الموقع الطبقي للأفراد والجماعات، على اعتبار ان علاقات الملكية هي المنطلق المقرر لتحديد نمط الانتاج وبالتالي علاقات الانتاج في مجتمع من المجتمعات.

مزيد من العثرات الواردة في خضم الاحصائيات والأرقام؛ تقول الكاتبة: «في معظم الأحيان كان هناك أكثر من مصدر للسيرة الواحدة (سيرة الفرد الواحد من العينة) من اجل استكمال البنود المطلوبة في الاستمارة، الا اننا، استثنينا بندين **فقط** (التشديد من عندنا) يتعلقان بالانتماء الاجتماعي والمستوى الاقتصادي، فقد اعتبرنا في الاجابة عليهما فقط المقابلات مع أصحاب السير او أفراد من عائلاتهم» (ص ٦٤٧) وتعلل الكاتبة ذلك بقولها: ان الدقة العلمية تقتضي «اللجوء الى أكثر من مصدر لتحديد الوجاهات الاجتماعية بالذات». (الصفحة ذاتها). والبحث عن أكثر من مصدر توخياً للدقة العلمية أمر لا غبار عليه، لكن الكاتبة تضيف في السطر التالي: «ولما كان لا بد من اتباع مقياس واحد، فقد ارتأينا ان نعتمد التصنيف الاجتماعي والاقتصادي من وجهة نظر صاحب السيرة او عائلته». وفي